قرارات مكتب مجلس نواب الشعب
عـــدد 21
للدورة النيابية العادية الثانية 2024/2023
ليوم الخميس 22 فيفري 2024

1-قرّر مكتب المجلس برمجة توجيه 5 أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل وإحالة تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017 (عدد 2023/42) ومشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018 (عدد 2023/43) ومشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2019 (عدد 2023/44) ومشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2020 (عدد 2023/45) إلى جلسة عامة يوم الثلاثاء 27 فيفري 2024 بداية من الساعة العاشرة صباحا.

2-قرّر مكتب المجلس إحالة مقترحات ومشاريع قوانين إلى اللجان القارة المختصة، وذلك على النحو التالي:

ع/ر	مقترح أو مشروع القانون	اللجنة القارة المختصة
1.	مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (عدد 2024/10)	**لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة**
2.	مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 2024/11)	**لجنة المالية والميزانية**
3.	مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز	**لجنة المالية والميزانية**

	للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 2024/12)	
4.	مقترح قانون يتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص (عدد 2024/13)	**لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد**
5.	مقترح قانون يتعلّق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي (عدد 2024/14)	**لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، مع التوصية بطلب إبداء رأي لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة**
6.	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (عدد 2024/16)	**لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد**
7.	مقترح قانون يتعلّق بإتمام بعض أحكام المجلة الجزائية (عدد 2024/18)	**لجنة التشريع العام**

3-قرّر مكتب المجلس الإذن بتعميم مقترحات ومشاريع القوانين المضمّنة بالجدول أعلاه على جميع النواب ونشرها على الموقع الرسمي للمجلس، وذلك عملا بأحكام الفصل 123 من النظام الداخلي.

4-قرّر مكتب المجلس إرجاء النظر في إحالة كلّ من مقترح قانون يتعلّق بتنقيح الفصل 49 من القانون عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2002 كما تمّ تنقيحه بالفصل 47 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2023 بعنوان تيسير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي للسيارات المعدّة خصيصا لاستعمال ذوي الاعاقة الجسدية (عدد 2024/15) ومقترح قانون متعلّق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 متعلّق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال (عدد 2024/17)، إلى اللجنة القارة المختصة.

5-قرّر مكتب المجلس استعجال النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية (عدد 2023/56) وفي مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السفر ووثائق السفر (عدد

2023/57) المحالان على أنظار لجنة الحقوق والحريات تباعا بتاريخ 22 و26 ديسمبر 2023، على أن ترفع هذه اللجنة تقريرها في الغرض إلى المكتب في أجل أقصاه يوم الأربعاء 28 فيفري 2024.

6-قرّر مكتب المجلس إحالة 81 سؤالا كتابيا إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة المعنيين عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثالثة منه.

7-تبعا لإحالة مكتب المجلس لمقترح قانون يتعلّق بإتمام بعض أحكام المجلة الجزائية (عدد 2024/18) إلى لجنة التشريع العام، وتبعا لتعلّق هذه المبادرة التشريعية باقتراح إضافة فقرة سادسة جديدة إلى الفصل 61 من المجلة الجزائية تهدف إلى زجر الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني، قرّر المكتب تأجيل موعد استئناف الجلسة العامة المبرمجة سابقا ليوم 26 فيفري 2024، وذلك إلى حين رفع اللجنة القارة المختصة لتقريرها حول مقترح القانون عدد 2024/18 إلى مكتب المجلس وفقا لمقتضيات النظام الداخلي في الغرض.

رئيس مجلس نواب الشعب

إبراهيم بودربالة